مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٦٧٥

الثلاثاء ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة بيرس	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كوزمين
	ألمانيا	السيد شولتز
	إندونيسيا	السيد سيهاب
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بوتسوريفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد دوكلوس
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سنغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد موغاشوا
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيدة ميلي كوليفا
	فرنسا	السيدة غيغين
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة كرافت

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

رسالة مؤرخة ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (S/2019/878)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

رسالة مؤرخة ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (S/2019/878).

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، أدعو ممثل العراق إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد كريم أسعد أحمد خان، المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة المنشأ عملا بالقرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧) لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، فضلا عن مقدم الإحاطة باسم المجتمع المدني، السيد كاتشي، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وينضم السيد كاتشي إلى جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من العراق.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/878، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

أعطي الكلمة الآن للسيد خان.

السيد خان (*تكلم بالإنكليزية*): إنه لمن دواعي الشرف حقا أن أعرض على المجلس التقرير الثالث (انظر S/٢٠١٩/٨٧٨) الصادر عن فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

ومنذ آخر إحاطة قدمتها إلى المجلس (انظر S/PV.8573)، عمل فريق التحقيق بجدية وواصل السعي إلى كفالة أن تكون تجارب واحتياجات الناجين من الجرائم المرتكبة من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، فضلا عن أسرهم والضحايا، في صميم عملنا – بالأفعال لا بالأقوال من خلال اتخاذ أعضاء الفريق لإجراءات ملموسة. وقد عانت جميع الطوائف، سواء كانت الشبك أو الكاكائيين أو الشيعة أو السنة أو المسيحيين أو التركمان أو الأيزيديين، من وحشية وقسوة لا تصدقان على يد أكثر تنظيم لا يمت للإسلام بصلة، ذلك التنظيم الذي يسمى داعش. وبطبيعة الحال، من الضروري سماع آرائهم وتجاربهم أثناء إجرائنا لتحقيقاتنا لبناء حجج ذات مصداقية من أجل ضمان المساءلة.

وخلال الأشهر الستة التي تلت صدور تقريري الأخير (انظر S/2019/407)، أجريت زيارات واجتماعات مع زعماء القبائل والناجين وأفراد أسر الضحايا في جميع أنحاء العراق – لا في بغداد وحدها، بل في إربيل وتلعفر والموصل وسهول نينوى وديالى وغيرها من الأماكن في العراق – لضمان تسجيل رواياتهم وإطلاع فريق التحقيق على أكبر قدر ممكن من المعلومات من أجل فهم تجارب الضحايا والشهود وضمان إجراء تحقيقات سليمة.

وفي الأسبوع الماضي، زرت اثنين من مخيمات المشردين في دهوك ورأيت نساء وأطفالا ممن عانوا من الاستعباد والاستغلال الجنسي البشعين، فضلا عن رجال يسعون إلى العيش بكرامة في ظل ظروف شديدة الصعوبة. ولا تزال آثار داعش تراوح مكانها. فالأمر لم يقتصر على تحمل جرائمهم فحسب، بل لا تزال المجتمعات المحلية تعاني من آثارها إلى الآن. وتدفعنا شجاعة الناجين إلى التوقف برهة للتفكير فقد اضطروا أثناء تواصلهم معنا إلى التحدث عن الجحيم الذي شهدوه على الأرض وعيش ذات التجربة مرة أخرى. وقد أظهروا استعدادا للتعاون أثناء حديثهم معنا أوضح لنا جليا المسؤولية الثقيلة التي تقع على عاتقنا جميعا بأن نكفل سماع صرخاتهم ودموعهم ومعاناتهم والاستجابة بإجراءات هادفة وتحقيقات ذات مصداقية.

وبطبيعة الحال، تقع على عاتقنا جميعا – مجلس الأمن وأنا وفريقي – مسؤولية ضمان عدم اقتصار الأمر على الأقوال، بل أن يكون لدينا قدرة جماعية على التحمل والتركيز للتأكد من إجراء تحقيقات سليمة وتحقق المساءلة عمليا.

وعلى النحو المبين في تقريري، سعى فريق التحقيق، خلال الأشهر الستة الماضية، إلى الاسترشاد بهذه الضرورة لاتخاذ إجراءات عاجلة في تنفيذ ولايته. وبعد مرور عام على نشرنا في العراق، يسرني أن أبلغ المجلس أن الفريق يعمل الآن بكامل طاقته التشغيلية. وقد كان لدينا حوالي خمسة موظفين عندما نشرنا لأول مرة في العراق ولدينا الآن ١٠٧ أعضاء. يسعدني تمكّننا من الحفاظ في نمونا، على توازن جيد بين الجنسين، حيث أن ٥٣ في المائة من موظفينا الأساسيين وموظفي الدعم من النساء، وتشغل النساء أكثر من ٥٠ في المائة من المناصب القيادية العليا لدينا. وفي الوقت نفسه، يسرني أن أقول إننا حققنا التنوع الجغرافي، حيث لا تزال جميع المجموعات الإقليمية للأمم المتحدة ممثلة في فريقنا.

ووفر إنشاء تلك البنية التحتية الأساسية قاعدة لتحقيق تقدم كبير في جمع وتحليل الأدلة الرقمية والأدلة المستقاة من شهادات الشهود والأدلة العدلية فيما يتعلق بالمجالات الأساسية الثلاثة التي أشرت إليها في تقريري السابق والمتمثلة في الجرائم المرتكبة في الموصل وفي سنجار وفي سبايكر – أكاديمية تكريت الجوية. وفي الوقت نفسه، أكدنا أننا نتحمل مسؤولية الاستجابة للطلبات التي تلقيناها من الدول الثالثة والمحاكم المحلية الأخرى بسرعة وبشكل حقيقي.

وكفلنا أيضا من خلال استخدام الصندوق الاستئماني توسيع نطاق التحقيقات للتأكد من أن جميع المجتمعات المحلية المتنوعة، بغض النظر عن العرق أو الدين أو القبيلة أو الأصل الإثني، التي استهدفها تنظيم داعش ستجري تحقيقات بشأنها تركز على الجرائم التي ارتكبت في حقها من أجل ضمان إسناد المسؤولية الجنائية بناء على الأدلة. وقد انعكس اتساع نطاق العمل الميداني الذي قام به الفريق خلال الفترة المشمولة بالتقرير في أنشطة جمع الأدلة الرئيسية، حتى خلال الأسابيع الأخيرة. وقد نجحنا، على سبيل المثال، في إكمال المسح الضوئي بالليزر ثلاثي الأبعاد لمسرح الجريمة مما سيساعد من خلال التكنولوجيا الحديثة على استعادة مشاهد قد تكون معروفة في العراق أو غير معروفة في دول ثالثة. ويشكل ذلك أيضًا مساعدة مفيدة للغاية عند استجواب أحد الشهود الذي يمكنه من دون الذهاب إلى مناطق قد لا تزال خطرة ومخيفة، إدماج نفسه في الواقع في هذا النموذج ثلاثي الأبعاد بطريقة تزيد من وضوح روايته ونأمل أن تساعد المحاكم المحلية على تقييم المسؤولية الجنائية.

لقد واصلنا جمع الأدلة وإجراء مقابلات مع الشهود، بمن فيهم الشهود الذين تعرضوا للعنف الجنسي والجنساني أو الاغتصاب أو الاستعباد، بالإضافة إلى شهود آخرين، من دهوك وأماكن أخرى. وقد نجحنا في القيام بذلك مع الاحترام الكامل للمعايير الدولية، كما يطلب المجلس منا، عن طريق وحدة حماية الشهود وأخصائيي علم النفس السريري الذين وظفناهم معنا بمساعدة كريمة من هولندا. لقد استفدنا أيضًا من الاستخدام

الناجح لوسائل التواصل الاجتماعي واستعرضنا بعض وسائل التواصل الاجتماعي لنشر صور الأفراد الذين يظهرون في مقاطع فيديو دعائية لتنظيم داعش وفي منصات أخرى. وقد تلقينا الآلاف من الردود التي ساعدتنا على تحديد أسماء هؤلاء الأفراد مما سيفيد بشكل أكبر التحقيقات التي يجريها الفريق. كما عملنا جنبًا إلى جنب مع السلطات المحلية العراقية لمواصلة جمع عينات من الحمض النووي من بقايا المقابر الجماعية مع الأمل في تمكننا من إعداد قضايا، وكذلك تحديد هوية بقايا أصحاب الرفات، وإرجاعها بالتعاون مع المديرية المعنية بالقبور الجماعية في العراق، إلى أحبائهم للدفن، وفقا لممارساتهم الدينية والثقافية.

وأنا أخاطب المجلس اليوم، لدينا بعثتان ميدانيتان تجريان تحقيقات بنشاط في محافظة نينوى. في الواقع، في هذه اللحظة هم يحققون في الجرائم التي استهدفت بشكل خاص القضاة ورجال الدين والصحفيين وأخصائيي الرعاية الصحية، لأنه، كما نرى، من بين العديد من الجوانب الأخرى يبدو أن تنظيم داعش قد استهدف بعض القادة، بعضهم من مخبري الموصل، عندما خنقوا تلك المدينة ثم أجهزوا عليها عندما استولوا عليها بالكامل. وعلى أساس تلك الأنشطة، حدد فريق التحقيق عددًا من أعضاء تنظيم داعش كأهداف رئيسية لإجراء المزيد من التحقيقات فيما يتعلق بكل مجال من المجالات التي حددناها سابقًا وتشكل أولويات التحقيق الثلاث التي وردت بالتفصيل في تقريري السابق. وعلى سبيل المثال، حددنا فيما يتعلق بالجرائم التي استهدفت المجتمع المحلي اليزيدي وحده أكثر من ١٦٠ شخصا إرتكبوا مذابح ضد اليزيديين وخاصة في كوجو وفي أماكن أخرى، ونحن نركز عملنا على إعداد قضايا أساسية ونأمل فيما يتعلق بكل أولئك الذين قد يُعرضون على المحاكم المحلية، والعراق بطبيعة الحال هو المتلقي الأساسي المقصود، ولكن كذلك أي محاكم مستعدة لمساءلة أعضاء تنظيم داعش وقادرة على ذلك.

إستمر التقدم الذي أحرزه الفريق خلال الأشهر الستة الماضية في تعزيز علاقتنا التي تتسم بالدعم والتعاون المتبادلين مع السلطات الوطنية العراقية وكان دعمها ومساعدتها مثاليين. لقد استخدمت هذه الكلمة عندما تشرفت بتقديم إحاطتي الثانية إلى المجلس. ويسعدني أن أقول إن الحال لا يزال كذلك. وبدون الدعم والمساعدة الحقيقيين والهادفين من جانب حكومة العراق، فإن هذا الأمل والدعاء من أجل إقامة العدالة لن يتحققا على أرض الواقع. وفقط من خلال تلك المساعدة التي توجهنا خطوة بخطوة، يمكننا تحقيق وعد العدالة التي نرغب جميعا في رؤيتها. ومنذ تقريري السابق على مدار الأشهر الستة الماضية، أجرينا ٢٠٣ أنشطة تحقيق ميدانية بدعم مباشر من السلطات العراقية. ويتم تخطيط هذه المهام وتيسيرها بدعم من مركز العمليات الوطني في مكتب رئيس الوزراء. مرة أخرى، وبدون ذلك الدعم الذي كان حاسما، ما كنا سنتمكن ببساطة من التحرك خارج بغداد.

لقد كان عملنا مع القضاء العراقي ضروريا. وأعتقد شخصياً أن ذلك شكل أحد الجوانب الرئيسية التي مكّنت الفريق من المضي قدمًا بشكل ديناميكي كما فعل. وبينما يجب أن أتوجه بالشكر إلى رئيس القضاة، فقد قدم جميع القضاة العراقيين الذين تعاملنا معهم إسهامات مفيدة للسماح لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، إلى جانب حكومة العراق، بالوفاء بمتطلبات العدالة. ويتجلى أحد الأمثلة على ذلك في الموصل، حيث أجرينا مناقشات مكثفة للغاية مع محكمة مكافحة الإرهاب في تلكيف. وقد جمعنا آلاف الصفحات من المواد المتعلقة بـ ٣٧ ملفًا من ملفات القضية، كما يتم رقمنة مجلدات أخرى من الأدلة. وستكون هذه ميزة وامتيازا لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في

العراق والشام، كما أنها ذات منفعة متبادلة لقضاة التحقيق العراقيين لكي يتمكنوا بالفعل من الوصول إلى المواد التي لديهم بمجرد رقمنتها.

بالمثل، وفيما يتعلق بمعسكر سبايكر والمذبحة الفظيعة التي ارتكبت في حق معظم الطلاب الشيعة في أكاديمية تكريت الجوية، حصلنا على دعم مدهش من لدن لجنة التحقيق الوطنية التي أنشأتها جمهورية العراق للنظر في ذلك. وسأعود إلى ذلك لاحقًا بعض الشيء فيما يتعلق بكيفية تمكننا من العمل معًا وإعداد القضايا. وفي أعقاب التجديد بالإجماع لولاية فريق التحقيق في شهر أيلول/سبتمبر، تواصلت أيضًا وحاولت أن أضمن تواصلا وتفاهما أوثقين مع حكومة العراق. ويسعدني القول إنه بعد التجديد، أنشأ مكتب رئيس الوزراء لجنة تنسيق وطنية جديدة داخل مكتبه، وهي تشكيلة جديدة، وتضم ممثلًا للحكومة الإقليمية الكردية. وأعتقد أنه يجب الإشادة بحكومة العراق على هذا التبصر أيضًا. تتحدث الولاية مراراً وتكراراً عن سيادة العراق وسلامته الإقليمية، ومن المهم أن يكون لدينا ممثلون من كامل أراضي العراق للتأكد من أننا نتحدث ونعمل بصوت واحد بأكبر قدر ممكن من الفعالية. وقد التقيت بتلك اللجنة الجديدة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر في بغداد وسألتقي بها مرة أخرى عند عودتي في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر.

وعمليات التوظيف لدينا تسير بوتيرة جيدة. لقد أكملنا عملية توظيف تنافسية وفقًا لقواعد الأمم المتحدة وحددنا المرشحين للوظائف التي سيشغلها مرشحون عراقيون، ونحن الآن في مرحلة مستوى فريق العمل من المشاورات المتبادلة مع حكومة العراق لكفالة تمتع الخبراء العراقيين الذين نوظفهم بثقة حكومة العراق، ومرة أخرى فنحن نعمل معًا وننسق بيننا إلى أقصى حد ممكن. وتنعكس وحدة الهدف تلك، من حيث التنسيق والتعاون بشأن اللوجستيات ودعم التحقيقات، في التعاون والمساعدة اللذين وفرهما رئيس حكومة إقليم كردستان ورئيس وزرائها.

وعلى نفس المنوال، لا يمكنني أن أصف دعمهما إلا بأنه مثالي، فقد كان إيجابيا للغاية. كما إنهما كونا فريق عمل حكوميا دوليا، أنشئ بأمل كفالة الإحالة الفعالة للطلبات الواردة من فريق التحقيق وتلقي المعلومات بصورة فعالة في الوقت الذي نحاول فيه كفالة المساءلة.

كما تم السعي إلى وضع برنامج للمساعدة التقنية. وشددت الولاية بصورة متكررة، بطبيعة الحال، على أننا مطالبون بتشاطر المعارف مع أعضاء الفريق العراقيين، الذين يعملون على قدم المساواة معنا، بل وكذلك تشاطر المعارف التقنية وتعزيز بعض القدرات. وقد فعلنا ذلك بواسطة عدد من التدابير – التي لا تقتصر على نبش الجثث وتحديد هوية الضحايا فحسب، بل تشمل أشكالا أخرى من التدريب والمساعدة، سواء أكان ذلك يتعلق بالطائرات بدون طيار أو ماسحات الليزر الضوئية ثلاثية الأبعاد أو أجهزة تحليل الحمض النووي الريبي السريعة. فقد أجرينا تدريبات في جميع تلك المجالات.

وهناك جوانب هامة مقبلة: فقد تلقينا تمويلا من الاتحاد الأوروبي. ونأمل في أن ننشئ، بالتعاون مع حكومة العراق، برنامج رقمنة يسمح للعراق بامتلاك نسخة رقمية من سجلاته ومعلوماته ذات الصلة بجرائم داعش. وكذلك سيسمح لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة باستخلاص تلك البيانات وإعداد القضايا وفقا للمعايير الدولية. وقد أشرت في تقريري السابق إلى أن فريق التحقيق على وشك البدء في تغذية المحاكم المحلية بالمعلومات، وقد قمنا بذلك.

ويسرني أن أبلغكم بأننا تلقينا طلبا من فنلندا، فعندهم قضية تتعلق بمذبحة قاعدة سبايكر. وقد كانت أمام محكمة الاستئناف. وبفضل الدعم الكامل والمعرفة والمساعدة المجدية من جانب السلطات العراقية – ولا سيما السلطة القضائية – استطعنا تمكين ثمانية شهود من تقديم أدلتهم من مقر فريق التحقيق في بغداد مباشرة إلى محكمة الاستئناف في توركو بفنلندا،

على نحو يتوافق تماما مع المعايير الدولية. ولم نستمع لشهود الادعاء فحسب، بل وكذلك لشهود الدفاع. ويرجع الفضل الحقيقي في ذلك إلى إخواني وأخواتي في العراق وللحكومة التي تفضلت كذلك بنقل الناس من الحراسة إلى مقر فريق التحقيق. وقد أعربت السلطات في فنلندا رسميا عن شكرها لحكومة العراق على ذلك التيسير.

وقد برهن فريق التحقيق، من خلال هذه المشاركة، على قدرته واستعداده للاستجابة لمطلب وارد في الولاية برفد المحاكم في العراق أو دول ثالثة بالشهود والأدلة. ونحن الآن بصدد تلقي ثلاث طلبات رسمية من دول للإسهام في ملاحقات قضائية محلية تجريها بشأن جرائم داعش. وكذلك تلقينا مجموعة متنوعة من الاستفسارات الإضافية من دول أخرى نرى أننا قد نتمكن، بمساعدة حكومة العراق، من المضي قدما في الاستجابة لها. وكذلك تلقينا، على مدى الأشهر الستة الماضية، التزامات بالدعم من أستراليا وألمانيا والإمارات العربية المتحدة وأوغندا والدانمرك والسويد وفرنسا والفلبين وفنلندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية. وأكرر مرة أخرى أن الأنشطة التشغيلية لفريق التحقيق ستكون محدودة جدا بدون مساعدة الأفراد الذين تقدمهم الحكومات والمساهمات في الصندوق الائتماني.

وقد تميزت الأشهر الستة الماضية، في رأيي، بتحرك حقيقي إلى الأمام من مرحلة البدء إلى العمليات الحقيقية. وقد ساعدنا على إعداد ملفات قضايا وأسهمنا في إجراءات محاكم بلدان ثالثة. ونعيد تركيز التزامنا بجعل اتصالاتنا مع حكومة العراق أوثق من أي وقت مضى، مع حفاظنا على استقلال تحقيقاتنا وهو، بالطبع، أمر ضروري للغاية. إنني أشعر بالامتنان العميق، ليس فقط للدعم الذي قدمته حكومة العراق، ولكن كذلك للدعم والثقة اللذين نعمل على بنائهما، واللذين ظللنا نتلقاهما من الضحايا بكل سخاء. ويسعدني أنه ستسنح للمجلس اليوم، بمبادرة من المملكة المتحدة – وأشكركم على ذلك، السيدة الرئيسة – فرصة الاستماع إلى أحد الضحايا – السيد كتشي – الذي يظهر على الشاشة في هذه اللحظة. وأود أن أوحي بتواضع بأن هذه سابقة محمودة جدا. وآمل أن نتمكن خلال الإحاطات المقبلة، بموافقة المجلس، من أن نتيح كذلك للضحايا من الطوائف الأخرى في العراق فرصة وشرف مخاطبة المجلس لبضع لحظات.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد خان على إحاطته.

لدينا بالفعل ممارسة تتمثل في محاولة استقدام مقدمي إحاطات من المجتمع المدني لمخاطبة المجلس.

أعطي الكلمة الآن للسيد كتشي.

السيد كتشي: أشكركم، السيدة الرئيسة. أدعى كتشي، وأنا أيزيدي من سنجار بالعراق، وواحد من الذين نجوا من القتل والمقابر الجماعية في قرية كوجو المنكوبة.

بتاريخ ٣ آب/أغسطس ٢٠١٤، سيطرت عصابات داعش الإرهابية على سنجار والقرى التابعة لها، مما أدى إلى هروب عشرات الآلاف من أبناء الأيزيديين إلى جبل سنجار وقتل وأسر حوالي ٠٠٠ ٧ من النساء والرجال والأطفال الأيزيديين في ذلك اليوم.

وبعدها حوصرت قريتي، كوجو، من قبل تنظيم داعش الإرهابي لمدة ١٢ يوما واستمر الحصار إلى ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٤. وفي هذا التاريخ تحديدا حاصرت أعداد كبيرة من أفراد عصابات داعش الإرهابية قريتي، كوجو، ثم قاموا بجمعنا داخل مدرسة كوجو وكان عددنا حوالى ٢٥٠ ١ شخصا من النساء والأطفال والرجال. وأثناء دخولنا إلى المدرسة قامت عناصر داعش بتفتيشنا وأخذ جميع مقتنياتنا. ثم بعدها عزلوا الرجال عن النساء وأخذوا الرجال البالغ عددهم ٤٠٠ شخص في

شكل مجموعات إلى مناطق متفرقة تقع على أطراف القرية، قرب بساتين ومزارع قرية كوجو، وقاموا بإطلاق الرصاص علينا وهم يقولون الله أكبر ويرفعون راية تنظيم داعش.

وبعد أن انتهوا من قتل مجوعتنا وذهبوا إلى مكان آخر، وجدت نفسي تحت الجثث. لم أمت، ولكنني أصبت إصابات خفيفة. وعندما فتحت عيني وجدت أن ثلاثة من أشقائي الذين كانوا بجانبي قد قتلوا، بالإضافة إلى أبناء أشقائي وأبناء أعمامي. كنا حوالى ٥٠ إلى ٦٠ من الرجال ضمن هذه المجموعة. بعدها تمكنت من الهرب إلى مكان آمن، خوفا من أن يقتلني أفراد تنظيم داعش الإرهابي، تاركا خلفي أشقائي وأولادهم المقتولين في المقبرة الجماعية. لقد نجوت من الموت بفضل الله، لكي أكون شاهدا على بشاعة الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش الإرهابي بحق أبناء الإيزيديين المساكين.

بعد أن تم قتل جميع الرجال، قام تنظيم داعش بخطف ٨٥٠ من النساء والفتيات والأطفال. ثم اقتادوهم إلى سنجار، تحديدا إلى منطقة صولاغ شرق مدينة سنجار. وقام أفراد تنظيم داعش بعزل المسنات، وكان عددهن ٧٧ امرأة، بما فيهن زوجة أبي البالغة من العمر ٩٠ عاما. وقام تنظيم داعش الإرهابي بقتل المسنات ودفنهن أحياء في مقبرة جماعية في منطقة صولاغ. بعد ذلك قاموا بأخذ النساء والفتيات والأطفال وبيعهن في أسواق النخاسة في سورية والعراق، بمن فيهن زوجتي وبناتي يارا وسارة ولارا .

وأنا المتحدث أمامكم اليوم فقدت ٧٥ فردا من أفراد عائلتي وعائلات أشقائي في هذا اليوم على أيدي تنظيم داعش الإرهابي الذي قام بإبادة قرية كوجو المتكونة من ٢٥٠ ١ شخصا، نجا منهم ١٩ شخصا فقط من المقابر الجماعية. وأنا أحد الناجين من تلك المقابر الجماعية. إلا أنني ما زالت أعاني وحالتي النفسية لا تزال سيئة جدا حتى اليوم. ورغم مرور أكثر من خمسة أعوام، لا أزال أتذكر جثث إخواني وأولادهم، ولا أزال أسمع أصواتهم ينادوني. مرت أكثر من خمس سنوات ولا أزال أسمع صرخات زوجتي وبناتي عندما قام بخطفهم أفراد من تنظيم داعش الإرهابي. ولا أزال أسمع صراخ ابنتي لارا التي توفيت في الأسر وعمرها ثلاثة أشهر بسبب الجوع والعطش. ولا أزال أعيش حياة صعبة جدا.

وأود أن أشكر اليوم مجلس الأمن اليوم على إنشاء فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، الفريق الذي كُلف بناء على طلب المكون اليزيدي والمكونات الأخرى في العراق، وبناء على طلب الحكومة العراقية، للتحقيق وجمع الأدلة المتعلقة بالجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش الإرهابي بحق الأبرياء من أبناء المكون اليزيدي وباقي المكونات الأخرى في العراق ومساءلة المسؤولين عن الجرائم وتقديمهم إلى المحاكمة. وبناء على ذلك، فإن استمرار عمل فريق التحقيق مهم بالنسبة لي وللمكون اليزيدي وباقي المكونات الأخرى في العراق لتحقيق المساءلة والعدالة.

واليوم، لم يعد يكفي بالنسبة لليزيديين مساءلة الأشخاص المسؤولين عن الجرائم ومحاكمتهم قانونيا فقط، بل ينبغي أيضا للمجتمع الدولي أن يعترف ويقر بأن الجرائم التي ارتكبت ضد أبناء اليزيديين هي جرائم إبادة جماعية. كما آمل أيضا أن يستمر دعم مجلس الأمن لفريق التحقيق من أجل الوصول إلى آلية عادلة للمساءلة عادلة لمنع حدوث مثل هذه الجرائم وجرائم الإبادة الجماعية مرة أخرى في المستقبل.

وأود أن أشكر فريق التحقيق والسيد كريم خان على جهوده في الإشراف على عملية استخراج الجثث من المقابر الجماعية، بما في ذلك البد في عملية استخراج الجثث في قرية كوجو، بمشاركة وبحضور الناجين وعائلات الضحايا، وكذلك رجال الدين اليزيديين والمجلس الروحاني اليزيدي والسلطات الحكومية وجهات أخرى. وأود أن أطلب من فريق التحقيق الاستمرار إلى روايات الناجين وعائلات الضحايا.

وأخيرا، فإن الاعتراف الدولي بالقيام بمحاكمات عادلة مبنية على الأدلة التي لا يمكن الطعن فيها هو مبدأ أساسي لمساعدتنا في المضي قدما. وإن هذه الأهمية لا تقتصر على المكون اليزيدي فقط، بل تشمل أيضا جميع مكونات الشعب العراقي التي تأثرت من جرائم تنظيم داعش الإرهابي.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد كاشي على إحاطته .

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة كرافت (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المستشار الخاص خان على حضوره معنا شخصيا اليوم. وأود أن أبدأ ملاحظاتي بالإشادة بـ ١٣ من الجنود الفرنسيين الذين ماتوا ليل أمس في حادث سقوط مروحية في مالي. ونعرب عن بالغ مواساتنا وتعاطفنا مع الأسر التي فقدت أعز أحبائها. ونقدر ما وافانا به السيد خان من معلومات مستكملة عن جمع الأدلة من جانب فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام عن الفظائع التي ارتكبها تنظيم داعش في العراق، فضلا عن جهوده لإتمام ملاك موظفي الفريق بخبراء دوليين بشأن العراق.

لقد شهد العالم داعش يستهدف المدنيين العراقيين، بمن في ذلك مختلف الطوائف العرقية والدينية في هجمات وحشية. وينبغي ألا ننسى أن تنظيم داعش مسؤول عن مقتل الآلاف من المدنيين العراقيين الأبرياء. وقام بتدنيس الكنائس والمساجد وغيرها من دور العبادة؛ وأخرج الملايين من العراقيين من ديارهم؛ واستعبد المئات من النساء وأخضعهن للاعتداء الوحشي. وهذه أعمال شريرة بحتة، وبما أن مجلس الأمن هو الجهاز المكرس لصون السلم والأمن الدوليين، فمن مسؤوليتنا الرسمية أن نقول الحقيقة بشأن ما فعله داعش، ونوثق هذه الحقيقة ونستجيب لدعوات إحقاق العدالة لأولئك الذين انقلبت حياتهم رأسا على عقب بسبب تنظيم داعش. وهذا ما يجعل عمل فريق التحقيق بالغ الأهمية. وبدعم من الحكومة العراقية، يعمل فريق التحقيق بسرعة وبعناية وإصرار على إنشاء سجل مفصل عن الجرائم الفظيعة التي نفذها داعش ضد العراقيين من جميع الأديان.

وللسيد كاشي، أقول في هذا الموسم المكرس للامتنان والسخاء بينما يحتفل الأمريكان بعيد الشكر، لا يمكنني أن أعرب له عن مدى شجاعة الشهادة التي أدلى بها أمامنا اليوم التي كانت تذكرة صارخة لنا بأنه لا يمكننا أن نتردد في سعينا إلى تحقيق العدالة. وما من شيء يفعله المجلس يمكن أن يعيد له أسرته، ولكن بمساءلة المجرمين على أفعالهم الشائنة، يمكن تحقيق العدالة للضحايا وأحبائهم. وذلك بالضبط هو ما يهدف إليه عمل فريق التحقيق من أجل السيد كاشي وعائلته والعديد من العراقيين الذين قاسوا مثل تلك التجارب.

وفي أيلول/سبتمبر، أقر مجلس الأمن باتخاذه بالإجماع القرار ٢٤٩٠ (٢٠١٩) تجديد ولاية فريق التحقيق لسنة واحدة من أجل دعم حكومة العراق. وستوفر الولاية المساءلة، ونأمل أن تنص كذلك على تدبير لتعافي جميع العراقيين. والخطوة الحاسمة التي تتخذها عدة دول أعضاء دعما لولاية فريق التحقيق تنطوي على التبرعات. وساهمت الولايات المتحدة بثلاثة ملايين دولار لدعم الأنشطة الميدانية لفريق التحقيق خلال السنة الماضية، بما في ذلك حفر المقابر الجماعية في سنجار والموصل وتكريت.

وبفضل تلك المساهمة جزئيا،ساعد فريق التحقيق السلطات الوطنية العراقية على حفر ١٧ من المقابر الجماعية قرب قرية كوجو، التي تكتسي أهمية خاصة للطائفة اليزيدية في العراق. ونحن نشكر شركاءنا من المملكة المتحدة وألمانيا وقطر وقبرص والفلبين والإمارات العربية المتحدة والاتحاد الأوروبي والدانمرك والسويد وأستراليا وأوغندا على تبرعاتهم، ونحث الدول الأعضاء الأخرى على القيام بدورها لإظهار دعم المجتمع الدولي للسعي

إلى تحقيق العدالة من أجل جميع الضحايا في العراق – اليزيديين والمسيحيين والمسلمين من الشيعة والسنة والعديد من الضحايا الآخرين الذين عانوا على أيدي تنظيم داعش.

ومن الضروري أن يواصل فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام التعاون والتنسيق مع القضاة والقادة السياسيين والدينيين والاجتماعيين في العراق كي يتمكن من تنفيذ ولايته بنجاح. فعلى سبيل المثال، ساعد استخدام الأدلة التي حصلت عليها السلطات العراقية في العام الماضي الفريق على تحسين قدرته على الوفاء بولايته إلى حد كبير. وفي المقابل، يقدم الفريق الدعم التقني للسلطات العراقية في نبش المقابر الجماعية وتحليل الحمض النووي وحفظ الأدلة التي توثق الفظائع التي ارتكبها تنظيم داعش. وبالإضافة إلى ذلك، برهن الفريق على أهمية عمله بواسطة الدعم المباشر الذي يقدمه لبلد ثالث في الإجراءات الجنائية ضد أعضاء تنظيم داعش، وهو ما يعد مؤشرا مبكرا على أن الفريق سيستغل عمله الحالي بصورة ناجحة في المحاكمات المقبلة، بما في ذلك المحاكمات التي ستجرى في العراق.

وعندما نرى أفعالا لا يمكن وصفها إلا بالشر فإن من مسؤوليتنا أن نصفها كما هي – أي أنها جحيم دنيوي – ويجب علينا إدانتها. ولكن ذلك لا يكفي وحده، إذ يجب علينا أيضا أن نقولها بوضوح وحزم: لن يكون هناك جناة فوق القانون أبدا، وأن نسعى بلا كلل لإنصاف ضحايا تنظيم داعش، وأننا لن ننثني أبداء عن الاضطلاع بواجبنا في الكفاح الرامي إلى صون كرامة الجميع، ولا سيما الضعفاء والمستضعفين منهم.

وعلى النحو الذي أكده المستشار الخاص خان بقوة، فإن المجلس يتحمل مسؤولية كبيرة في الاستجابة لصرخات الضحايا وأحزانهم ومعاناتهم، بمن فيهم المقيمون في محافظة دهوك وفي جميع انحاء العراق، باتخاذ إجراءات فعالة لتحقيق ذلك. ونشكر مره أخرى الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان على دعمهما لولاية الفريق. ونلتزم اليوم بالعمل مع جميع أعضاء المجلس لضمان الوفاء بولاية الفريق على وجه السرعة والفعالية.

السيد شولتز (ألمانيا) (*تكلم بالانكليزية*): أود بداية أن أعرب عن خالص تعازينا في أرواح الـ ١٣ جنديا فرنسيا الذين قتلوا في مالي. فنحن نواسي أسرهم في هذا الوقت العصيب.

وإذ أنتقل إلى موضوع اليوم وإحاطة مجلس الأمن هذا الصباح، أود أن أستهل كلمتي بتوجيه الشكر الصادق للسيد كاجي على تذكيره القوي والصريح بالجرائم والفظائع المروعة التي ارتكبها تنظيم داعش. وأود أيضا أن أشكر المستشار الخاص خان على إحاطته وأتقدم بمزيد من الشكر له ولفريقه على ما قاموا به من عمل شاق في دعم النظام القضائي العراقي بما يكفل مساءلة الجناة وتحقيق العدالة.

ولا يمكنني المغالاة في تأكيد أهمية المساءلة لتحقيق المصالحة في مجتمع يمر بمرحلة ما بعد النزاع. وبالمثل فإن حماية حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون جنبا إلى جنب مع عمل فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة تكتسي القدر ذاته من الأهمية لتحقيق هذا الهدف.

ونثني على السيد خان وفريقه على تكثيف عملهما بشكل كبير خلال الأشهر الستة الماضية، والذي انصبّ على ثلاث من الجرائم المروعة التي ارتكبها تنظيم داعش: أولا، الهجمات التي شنت على الطائفة الإيزيديين في سنجار في أب/أغسطس ٢٠١٤. ثانيا، الجرائم التي ارتكبت في الموصل خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ بما في ذلك إعدام الأفراد المنتمين للأقليات الدينية، والجرائم التي شملت العنف الجنسي والجنساني والجرائم المرتكبة بحق الأطفال. ثالثا، عمليات القتل الجماعي للمتدربين العزل في القوة الجوية العراقية من تكريت في حزيران/يونيه ٢٠١٤. ونرحب أيما ترحيب بتوسيع نطاق أنشطة التحقيق

لتشمل أيضا الجرائم المرتكبة بحق طوائف المسيحيين والكاكائيين والشبك والسنة والتركمان.

وتشعر ألمانيا بالارتياح إلى زيادة وتيرة تبادل المعلومات وتقديم الدعم لمحاكمة الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش أمام الاختصاص القضائي الوطني في بلدان أخرى، وأن ذلك قد بدأ يؤتي أُكله. وأود أن أشكر على وجه الخصوص فريق التحقيق على بدء التبادل المثمر مع السلطات الألمانية فيما يتعلق بالتحقيقات الجارية. وتواصل ألمانيا دعم عمل الفريق بإرسال موظفين مؤهلين لدعمه، علاوة على الدعم المالي الذي نقدمه إليه. وأود التذكير بوجه عام بأن تعزيز الدعم الجماعي لآليات التحقيق من قبيل فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، يعتبر أحد أهداف تحالف مكافحة الإفلات من العقاب الذي أطلقه وزير الخارجية ماس خلال الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر (انظر A/74/PV. 6).

و أود قبل أن أختتم بياني، أن أرحب أيضا بالتزام الحكومة العراقية بالسعي إلى تحقيق العدالة والمساءلة. فتحقيق العدالة أمر لا غنى عنه لتحقيق المصالحة الوطنية وبناء مستقبل سلمي ومستقر. ويسرنا أن التعاون بين الحكومة العراقية والفريق يسير كما ينبغي وأنه يحظى بالتأييد على أرفع المستويات السياسية.

السيد العتيبي (الكويت): في البداية أشكر السيد كريم خان، المستشار الخاص للأمين العام على إحاطته، كما أود أن أشكر السيد كاجي على إفادته وشجاعته في الحديث عن الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش ونعبر له وللمجتمع اليزيدي عن تعاطفنا ومواساتنا للجرائم البشعة التي ارتكبت بحقهم لذلك تدعم الكويت عمل فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ومحاسبة المسؤولين عن تلك الجرائم.

ونشيد بالتقدم الذي أحرزه الفريق بكوادره الدولية والوطنية، ونأمل أن يواصل أداء عمله بالتنسيق المستمر والوثيق مع الحكومة العراقية بدءاً من تهيئة مستلزمات العمل ووصولا لتنفيذ الفريق لمهامه وفق استراتيجية واضحة المعالم من خلال جمعه كافة الأدلة الجنائية من مواقع المقابر الجماعية وإفادات الشهود والناجين وتوفير الحماية لهم، وتأمين الوثائق المادية والإلكترونية، لضمان تحقيق غاياته المنشودة ضمن الولاية والاختصاص المناط للفريق.

فالآلية الأممية تكتسي أهمية خاصة في سياق التدابير الدولية الشاملة لمكافحة الإرهاب بسعيها بألا يكون مبدأ تحقيق العدالة بعيد المنال، إنصافا للضحايا والناجين، وردعا للإرهابيين من خلال إخضاع أفراد هذا التنظيم الإرهابي للمساءلة عن الجرائم التي ارتكبوها، ليكونوا عبرة لغيرهم تساهم في الحد من عدم تكرار هذه الأفعال الشنيعة مجددا، فضلا عن أنها تبعث برسالة هامة للعراق، مفادها بأن المجتمع الدولي لم ولن ينسى الفظائع والجرائم التي ارتكبتها التنظيمات الإرهابية بحق الشعب العراقي المنتهكة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. بالإضافة إلى تأكيدها على الاحترام الكامل لسيادة العراق وولايته القضائية على الجرائم المرتكبة في إقليمه عملا بالقوانين والتشريعات المحلية ووفقا للأدلة الملموسة التي يستقصيها فريق التحقيق، دون التدخل في سير العدالة. ونؤكد على ضرورة اضطلاع الفريق بولايته بالاتساق مع آليات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي المعنية بمكافحة الإرهاب لضمان تجنب ازدواجية الجهود.

فالإرهاب، مهما اختلفت أشكاله وتعددت تعريفاته فهو العدو المشترك للبشرية والسلام العالمي، إذ يعتبر من أخطر التهديدات التي يواجهها العالم اليوم لتجاوز آثاره الحدود الوطنية ولذلك يصعب على أي بلد التصدي له بمفرده، فمسؤولية القضاء على كافة أشكال الإرهاب هي مسؤولية دولية وذلك بمساعدة ودعم الأصدقاء والشركاء من المجتمع الدولي والأمم المتحدة، واليوم نحن بحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب

والتطرف العنيف وتجفيف منابع الفكر المتطرف وثقافته التي تستهدف الشباب وتسخرهم لخدمة هذه الأفعال الإجرامية وتحرمهم من المساهمة في تنمية مجتمعاتهم.

وعلى صعيد متصل تسعى الكويت جاهدة لتعزيز الإجراءات الدولية لدحر الإرهاب. ومنها على سبيل المثال وليس الحصر ما تقوم به من خلال مشاركتها في التحالف الدولي ضد داعش وبقيادة مشتركة مع كل من هولندا وتركيا للفريق العامل المعني بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب تماشيا مع قرار مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤). ويحدونا الأمل بأن تفي الدول بالتزاماتها في هذا السياق، بما في ذلك استعادة مواطنيها من المقاتلين الأجانب الإرهابيين. فلا يزال هناك عمل كبير يتعين القيام به وبنفس الروح الدولية الموحدة لتطوير وتكييف جهودنا التي يجب أن تتميز بالمرونة وأن تكون قادرة على محاربة وإحباط مخططات داعش.

وختاما تشاطر الكويت المستشار الخاص اعتقاده بأن وحشية الجرائم المرتكبة من قبل داعش لم تزعزع وحدة العراق بل عززتها، ولا يسعنا اليوم إلا أن نكرر إشادتنا بالعراق قيادة وحكومة وشعبا على عزمهم ووحدتهم وإرادتهم التي تلمسناها في زيارة مجلس الأمن الأخيرة إلى العراق، والتي ساهمت في القضاء على داعش فضلا كما كنشيد بحرصهم على تقديم مرتكبي تلك الجرائم المروعة للعدالة، وإعادة إعمار المناطق المتضررة، وترسيخ مبدأ الوحدة الوطنية بين كافة مكونات الشعب العراقي، حفاظا على وحدة وسيادة الأراضي العراقية وسلامتها الإقليمية.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يرحب وفد بلادي بتنظيم هذه الإحاطة الإعلامية بشأن التقدم المحرز في تنفيذ مبدأ المساءلة عن الجرائم الخطيرة والفظائع الجماعية التي ارتكبها تنظيم داعش في العراق. وتثني بلادي على السيد خان، المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٣٧٩ (٢٠١٧)، لقيامه بتقديم تقريره الثالث الذي يُطلع المجلس على التقدم المحرز والتحديات التي لا يزال يتعين التصدي لها. كما نشكر السيد كاتشي، عضو المجتمع المدني العراقي، على إحاطته الإعلامية المفيدة للغاية.

يعيد بلدي تأكيد دعمه للسيد خان وفريقه ويشكره على العمل الجيد المنجز حتى الآن. كما يرحب بلدي باتخاذ القرار ٢٤٩٠ (٢٠١٩) الذي يمدد ولاية فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ويحث وفد بلادي هذا الفريق على مواصلة تعاونه مع السلطات العراقية والطوائف العرقية والدينية والمجتمع المدني، وخاصة النساء، والجهات الفاعلة الحكومية والمؤسسية، وذلك من أجل تعزيز المكاسب التي تحققت حتى الآن.

لا تزال كوت ديفوار مقتنعة بأن فريق التحقيق، الذي يعمل بالتعاون مع السلطات العراقية، سيكون قادرًا على تحديد الردود المناسبة بالرغم من التحديات المعقدة والمتعددة التي لا تزال قائمة. تشمل هذه التحديات طبيعة أنشطة تنظيم داعش العابرة للحدود الوطنية، والتي تتطلب منا تحديد مجالات التعاون القضائي بين دول المنطقة حتى تتسنى محاسبة أعضاء هذه المنظمة الإرهابية المحتجزين خارج الحدود العراقية على جرائمهم. .

يحث بلدي فريق التحقيق والسلطات العراقية على مواصلة تعزيز تعاونهما من أجل إنشاء آليات قضائية قائمة على الإجماع تسمح بتغطية المنظومة القانونية العراقية للجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش. وفي هذا السياق يرحب بلدي بإنشاء برنامج حماية الشهود التابع لفريق التحقيق ويشيد بتعاونه الممتاز مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول).

ترى كوت ديفوار أن التزامنا الجماعي بترجمة مبدأ المساءلة عن الجرائم الجماعية المرتكبة أثناء الصراعات، وخاصة من قبل

الجماعات الإرهابية، إلى عمل ملموس هو التزام يتجاوز سياق العراق والمنطقة. فهذا قبل كل شيء تحد للسلم والأمن الدوليين ويتطلب حشد منظومة الأمم المتحدة بأسرها وكذلك جميع الجهات الفاعلة المعنية بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

يود بلدي أن يؤكد من جديد الحاجة الملحة لإيجاد استجابات دائمة للأسباب الهيكلية لانعدام الأمن وعدم الاستقرار في بلداننا ومناطقنا. وينبغي في هذا السياق أن تكون مكافحة الفقر والبطالة في صميم أولوياتنا، كما ينبغي ضمان آفاق اجتماعية واقتصادية أفضل لحماية الشباب من الخطاب المتطرف ومن إغراء الانضمام إلى الجماعات الإرهابية. لذلك يدعو بلدي المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية والإقليمية من خلال الاستثمارات التي يمكن أن توفر فرص العمل وأن تساعد في توفير الخدمات الأساسية. وينطبق ذلك أيضًا على إعادة الإعمار الاقتصادي والاجتماعي التي تمس الحاجة إليها في العراق، وكذلك في جميع المناطق الأخرى التي دمرها الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والصراعات الطائفية.

ختاما، تتمنى كوت ديفوار مرة أخرى كل النجاح للسيد خان وفريق التحقيق. وهي تظل مقتنعة بأن نجاح الفريق سيشكل دون شك مثالا إيجابيا وخطوة حاسمة إلى الأمام في عمل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من أجل التنفيذ الكامل والفعال لمبدأ مساءلة جميع الجهات الفاعلة والمنظمات الإرهابية التي ترتكب جرائم جماعية.

السيد دوكلوس (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين الآخرين في تقديم تعازينا إلى حكومة فرنسا وعائلات الجنود الذين لقوا حتفهم بالأمس في مالي، وذلك في إطار القتال الذي نخوضه جميعًا ضد الدولة الإسلامية.

كما نود أن نشكر رئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة على إحاطته الإعلامية، ونشيد بالشهادة القيمة والقوية التي قدمها لنا السيد كاتشي.

تقدر بيرو العمل الحاسم الذي يقوم به فريق التحقيق، والذي يتيح ليس ضمان المساءلة اللازمة عن الأعمال الإرهابية البشعة التي ارتكبها تنظيم داعش فحسب بل وأيضًا المساهمة في تحقيق المصالحة الوطنية. إننا نؤكد من جديد دعمنا للدور الحيوي الذي يقوم به الفريق ونرحب بأنه يعمل الآن بشكل كامل، وهو ما مكنه من إضافة قدرات في مجالات رئيسية مثل التحقيق وتحليلات الطب الشرعي ونبش القبور، بما في ذلك تحديد هوية المفقودين وحماية الشهود. ومما له أهمية خاصة أيضا هو إنشاء وحدات خاصة تتعامل مع العنف الجنساني وإساءة معاملة الأطفال.

كما نثني على أوجه التآزر الإيجابي في التعاون والتكامل بين فريق التحقيق وحكومة العراق، وهو ما نشيد به نظرا لإسهاماتها الهامة في هذه الجهود. ومما له أهمية خاصة أيضا هي الجهود المبذولة لتوفير الدعم التقني ودعم بناء القدرات في مختلف المجالات ذات الأولوية، بما في ذلك أنشطة التحقيق وتحليل الأدلة وحفظها. فلقد ساهم ذلك أيضًا في وضع التشريعات اللازمة لمقاضاة مرتكبي هذه الجرائم واستخدام مواد الإثبات والمعلومات، والتي يمكن إتاحتها لأية دولة تطلبها.

كما نشدد على الدعم الذي يتلقاه فريق التحقيق من دول أخرى في المنطقة وخارجها وكذلك من منظمات دولية وأكاديمية وغير حكومية. ونشدد على المساعدة والتعاون الخاصين اللذين توفرهما بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وضرورة كفالة تزويد فريق التحقيق بالموارد التي يحتاجها لتنفيذ ولايته.

نختتم كلمتنا بالقول إنه بالرغم من إحراز تقدم في الكفاح ضد الدولة الإسلامية إلا أنه لا يمكننا التقليل من الخطر الذي لا يزال يشكله هذا التنظيم في مناطق جديدة. من الواضح أن

نجاح عمل فريق التحقيق، وبينما يسهم في مكافحة الإفلات من العقاب وضمان سيادة القانون فيما يتعلق بالجرائم الوحشية، يمكن أن يسهم في الردع فيما يتعلق بالجرائم الجديدة.

السيدة موغاشوا (جنوب أفريقيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أنا أيضا أشارك أعضاء المجلس الآخرين في تأبين الجنود الذين لقوا حتفهم في مالي.

أشكر المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق على إحاطته الإعلامية المفيدة حول عمل الفريق. نثني عليه وعلى فريقه لتقدمهما المستمر وإنجازاتهما المهمة في مهمتهما الهامة المتمثلة في السعي لمساءلة مرتكبي الجرائم الخطيرة التي اقترفها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). وأشكر أيضا السيد كاتشي لإطلاعه المجلس على تجاربه.

يتضح من التقرير الأخير المفصل (S/2019/878) عن أنشطة فريق التحقيق، تحت القيادة القديرة للمستشار الخاص ورئيس الفريق السيد خان، أنه تم إحراز تقدم كبير في إنشاء وحدة تحقيق مكتملة وحديثة ومهنية تستخدم أحدث التقنيات وأفضل الممارسات الدولية، ويعمل بها خبراء دوليون من طائفة واسعة من المجالات ذات الصلة.

ومن المهم أنه حين استعرضنا التقرير اعتبرنا أنه من المثير للإعجاب أن القدرة على التحقيق تسفر بالفعل عن نتائج، حيث جمع الفريق كميات كبيرة من الأدلة بأشكال مختلفة، بما في ذلك أدلة رقمية وشهادات شهود وأدلة للطب الشرعي. من الواضح لنا أنه تم تكريس الكثير من التفكير والتخطيط من أجل التركيز الاستراتيجي للتحقيقات الحالية للفريق في العراق. كما يسعدنا التعاون الوثيق بين الفريق والسلطات العراقية في إنشاء آليات للدعم المتبادل بغية ضمان تحقيق الهدف المشترك المتمثل في محاكمة مرتكبي جرائم تنظيم داعش في البلاد.

وبالرغم من أن تنظيم الدولة الإسلامية عانى من انتكاسات كبيرة نتيجة الهزيمة العسكرية لخلافته المعلنة ذاتيا وكذلك وفاة زعيمه أبو بكر البغدادي مؤخرًا، فمن الواضح أن الخطر الذي تشكله العناصر المتبقية، بما في ذلك الجماعات التابعة للتنظيم والتي ترسخت جذورها في أفريقيا وأماكن أخرى من العالم، وكذلك انتشار الأيديولوجية السامة للجماعة عبر الإنترنت، هي قضايا يجب أن نواصل مواجهتها.

ونلاحظ أيضا بقلق التقرير الأخير للأمين العام (S/2019/612) الذي يشير إلى أنه بالرغم من النكسات التي عانى منها تنظيم الدولة الإسلامية إلا أنه ما زال يمثل خطرا واسع الانتشار في العراق. فمن الواضح أن هذا يشكل خطرا مزعزعا للاستقرار، ليس للعراق فحسب بل للمنطقة بأسرها.

في هذا السياق، وبعد أن سمعنا عن الشجاعة التي أظهرها السيد كاتشي والتي تتضح من تجربته، نرى أن دور فريق التحقيق يظل حيوياً في بذل الجهود الأخرى للقضاء على الخطر الذي يشكله تنظيم داعش، لا سيما في كفالة تحقيق العدالة في الجرائم الوحشية التي تتحمل الجماعة المسؤولية عنها. ومن الواضح في هذا الصدد أن فريق التحقيق وبوصفه هيئة نزيهة ومستقلة تعمل في إطار ميثاق الأمم المتحدة وتستخدم أفضل ممارسات الأمم المتحدة، وفقاً لأحكام القانون الدولي ذات الصلة، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان، يؤدي دوراً حيوياً في دعم السلطات العراقية في المسعى المؤرق والمليء بالتحديات لتحقيق العدالة في الجرائم المرتكبة.

وعلى الرغم من أننا ندرك المسائل القانونية الحساسة والصعبة التي يتناولها فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة مع السلطات العراقية فيما يخصّ الحكم النهائي على المدانين، فلدينا ثقة تامة بأنها ستُحلّ بطريقة تعاونية ومُرضية للطرفين، ونرحب بروح التعاون السائدة في هذا الصدد.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تأييد جنوب أفريقيا القوي والمتواصل للعمل الهام الذي يضطلع به فريق التحقيق وأشجع الدول الأعضاء على مواصلة دعم الجهود الرامية إلى إغلاق هذا

الفصل المؤلم من التاريخ الذي فرضه تنظيم الدولة الإسلامية على العراقيين وعلى البشرية عموماً.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): تود الصين أن تشكر المستشار الخاص كريم خان وممثل المجتمع المدني، السيد كاتشي، على إحاطتيهما.

إن العراق ملتزم بنشاط حالياً بتحقيق الانتعاش الاقتصادي والسلام والاستقرار وإعادة الإعمار الوطني والمصالحة، وكلها عمليات تمر بمرحلة حرجة. والصين يحدوها الأمل في أن تواصل الحكومة العراقية السعي إلى تحقيق حل سياسي شامل للجميع وأن تستمر في تعزيز التنمية الاقتصادية وتحسين سبل عيش أبناء شعبها والتعجيل بعملية إعادة الإعمار، ومن ثم تحقيق مزيد من التقدم في جهودها الرامية إلى إحلال السلام والأمن الدائمين العراق.

تسببت أنشطة الإرهابيين في العراق في وقوع أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين وهي تهدد السلام والأمن على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي تهديداً خطيراً. وتستحق مشكلة الأعداد الكبيرة من المقاتلين الإرهابيين الأجانب في العراق، جنباً إلى جنب مع أسرهم، ولا سيما إعادة توطينهم، الاهتمام العاجل من جانب المجتمع الدولي. وتشيد الصين بالجهود الدؤوبة التي تبذلها حكومة وشعب العراق لمكافحة الإرهاب، ونؤيد جهودهم الرامية إلى تقديم الإرهابيين إلى العدالة، وفقاً للقانون المحلي ذي الصلة. ونحيط علماً بالتقرير الثالث المقدّم من ”فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام“ (S/2019/878) ونقدّر الجهود التي يبذلها فريق التحقيق على الرغم من جميع الصعوبات التي يواجهها.

وتؤيد الصين التعاون الوثيق بين الفريق وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق من أجل تقديم الدعم إلى الناجين وضحايا الأعمال الإرهابية. ويحدونا الأمل في أن يجري فريق التحقيق مشاورات وثيقة مع الحكومة العراقية والأطراف المعنية، مع الامتثال الصارم لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وولاية الفريق واختصاصاته على النحو المبين في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وينبغي للفريق اتخاذ تدابير شاملة لتعزيز قدرته على جمع الأدلة وإجراء تحقيقات ميدانية فعالة والاضطلاع بدور نشط في عملية إخضاع الإرهابيين للمساءلة والحيلولة دون حد من عودة وانتشار القوى الإرهابية وأنشطتها.

وكما يشير تقرير الأمين العام، ستتوقف قدرة الفريق على التصدي للتحديات الجديدة على مركزه الفريد بوصفه كيانا محايدا ومستقلا، وكذلك على استمرار دعم الشعب العراقي له. ويجب أن يحترم الفريق احتراماً كاملاً سيادة العراق الوطنية وولايته القضائية فيما يخص الجرائم المرتكبة على الأراضي العراقية، وينبغي أن يؤدي دوراً نشطاً في تعزيز بناء قدرات الحكومة العراقية حتى يمكنها محاسبة المنظمات الإرهابية.

لا يزال الإرهاب يشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين، ولا تزال مكافحة الإرهاب الدولي تشكل مهمة شاقة. وتفرض الأنشطة التي تنفذها القوى الإرهابية، بما في ذلك محاولاتها الرامية إلى نشر الفكر المتطرف، تحديات كبيرة أمام تحقيق الاستقرار والتنمية الاجتماعية في الدول الأعضاء. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تعزيز التعاون واعتماد معايير موحّدة واتخاذ تدابير فعالة لتضييق الخناق بحزم على جميع المنظمات الإرهابية المدرجة في قوائم مجلس الأمن. وينبغي لجميع الأطراف، فضلاً عن الأمم المتحدة، أن تولي اهتماماً كبيراً لمسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب في العراق وفي أماكن أخرى. وينبغي للأمانة العامة أن تتابع الحالة عن كثب وأن تجمع المعلومات بفعالية. وتقف الصين على أهبة الاستعداد للعمل مع المجتمع الدولي لتحقيق مزيد من التقدم في التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب.

السيد سيهاب (إندونيسيا) (تكلّم بالإنكليزية): في البداية، أودّ أن أنضم إلى الآخرين في الإعراب عن تعازي

إندونيسيا لحكومة وشعب فرنسا ولأسر الجنود الذين فاضت أرواحهم في مالي.

ونشكر مرة أخرى السيد كريم أسعد أحمد خان، المستشار الخاص ورئيس ”فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام“، على إحاطته التي قدمها اليوم. وأُعرب عن تقديري أيضاً للسيد كاتشي على إحاطته، والأهم من ذلك على ما قدمه من دعم لعمل فريق التحقيق على الرغم من تجاربه الصعبة على أرض الواقع. وأود أن أثير ثلاث نقاط موجزة.

أولاً، يسعدنا أن نشير إلى أن فريق التحقيق يعمل حالياً بشكل كامل ولا سيما أن نسمع عن التقدم الذي أُحرز في جمع وحفظ وتخزين مواد الإثبات في العراق. وعلى الرغم من جميع التحديات القائمة على أرض الواقع، يُسعدنا أن فريق التحقيق قد أحرز تقدماً كبيراً في أنشطته لجمع الأدلة في سنجار والموصل وتكريت.

ثانياً، نؤكّد على أهمية إجراء تحقيقات قائمة على الأدلة والشهود. فحماية ودعم الضحايا والمجتمعات المتضررة ينبغي أن يكونا في صميم عمل الفريق. ويشجّعنا أن نعلم من التقرير الثالث لفريق التحقيق (S/2019/878) أن الفريق استطاع من خلال استراتيجيته في التحرّي وحماية الشهود كفالة اتباع نهج يركز على الضحايا في المقابلات التي يجريها مع الناجين وفي تواصله مع المجتمعات المحلية المتضررة.

ثالثاً، ما فتئت إندونيسيا تعتقد أن الولاية الأساسية لمحاسبة المسؤولين عن الفظائع التي ارتكبت داخل الحدود العراقية ينبغي أن تكون بيد السلطات الوطنية العراقية. وبالتالي، فإننا نشعر بالسرور التام حين نسمع أن فريق التحقيق يتعاون تماما مع السلطات المعنية ويدعم العراق في تعزيز نظامه القضائي لتقديم الجناة إلى العدالة. ويحدونا الأمل في أن يستمرّ هذا التعاون. وتواصل إندونيسيا دعم عمل فريق التحقيق وتتمنّى للسيد خان وفريقه الكثير من الشجاعة والنجاح في المهمة الصعبة التي عُهد بها إليهم.

السيدة ميلي كوليفا (غينيا الاستوائية) (*تكلمت بالإسبانية*): أود أن أشكر السيد كريم خان، المستشار الخاص ورئيس ”فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام“، على الإحاطة القيمة التي قدمها هذا الصباح. ونشكر أيضاً السيد كاتشي، ممثل المجتمع المدني، على شهادته المؤثرة التي تدمي القلب.

كما نود أن نعرب عن خالص تعازينا للوفد الفرنسي في وفاة ١٣ جندياً فرنسياً الليلة الماضية في مالي خلال عملية للطائرات العمودية كجزء من مهمتهم الرامية إلى مكافحة الإرهاب.

في ضوء الإحاطتين والتقرير الثالث لفريق التحقيق (S/2019/878)، نرحّب بكلّ التقدم الكبير المحرز بشأن استراتيجية التحقيق وجمع وحفظ وتخزين الأدلة في العراق وتعزيز طرائق التعاون مع حكومة العراق ومجلس القضاء الأعلى والناجين والضحايا والمجتمعات المحلية المتضررة وبناء القدرات العراقية. ومما لا شك فيه أن استمرار تعاون والتزام جميع أصحاب المصلحة سيساعد على تحقيق هدف مساءلة أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام عن جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والإبادة الجماعية في العراق.

ونشير أيضاً إلى حقيقة مراعاة التوازن الجنساني والتوزيع الجغرافي في اختيار موظفي فريق التحقيق وإلى أن العمل يجري في إطار أفرقة وأنه يجري إشراك ضحايا العنف الجنسي والجنساني المرتكب من جانب تنظيم الدولة الإسلامية في التحقيقات على أرض الواقع. إن تنظيم الدولة الإسلامية هو أحد أهم مرتكبي انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي حدثت في العراق، وبالرغم من

الجهود العديدة المبذولة لمكافحته، فإن التهديد لا يزال واضحا. ونعتقد اعتقادا راسخا أن نجاح فريق التحقيق سيؤدي إلى تيسير مكافحة الإفلات من العقاب ومن ثم تعزيز تهيئة مجتمع قادر على الصمود. وفي هذا السياق، يشجع بلدي السيد خان وفريقه ويحثهما على مواصلة العمل في هذا الاتجاه بوصفه هيئة مستقلة ونزيهة وذات مصداقية. ونكرر التأكيد على أنه من الأهمية بمكان كفالة أن يتم جمع الأدلة وحفظها وتخزينها مع التقيد الصارم بسياسات الأمم المتحدة وممارساتها الجيدة، فضلا عن القانون الدولي، ودون إغفال أهمية الاحترام الكامل لسيادة الشعب العراقي.

وفي الختام، نشجع السلطات العراقية والأمم المتحدة على مواصلة تكثيف تعاونهما التنفيذي مع فريق التحقيق. وفي الوقت نفسه، نؤكد لفريق التحقيق على دعم حكومتنا لولايته.

السيد سنغر وايسنغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): تود الجمهورية الدومينيكية أيضا أن تعرب عن خالص تعازيها إلى فرنسا عقب فقدان ١٣ جنديا من جنودها في مالي.

ونشكر السيد خان على تقريره المفصل (S/2019/878) وأدائه الذي يستحق الثناء في قيادة عمل فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة للعمل من أجل محاسبة تنظيم داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، الذي نؤيده بقوة. كما نود أن نعرب عن امتناننا للسيد كاتشي على مشاركة قصته المؤثرة معنا وعلى الدعم القيم الذي يقدمه للفريق في عمليات التحقيق التي يجريها.

نود، أولا وقبل كل شيء، أن نشيد بالطريقة الفعالة والسريعة التي وصل بها فريق التحقيق لمرحلته التشغيلية الكاملة، وكذلك روح التعاون التي اتسم بها عمله، بفضل المشاركة المباشرة لمختلف الجهات المعنية، ولا سيما حكومة العراق، وحكومة إقليم كردستان، والمجتمعات المحلية، بما في ذلك الضحايا والشهود في الجرائم التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وتؤيد الجمهورية الدومينيكية الجهود التي يبذلها العراق لمكافحة الإرهاب والعمل عن كثب مع فريق التحقيق لإرساء المساءلة ومحاكمة المسؤولين عن الجرائم التي ارتكبها تنظيم الدولة على أراضيه. كما نرحب باتخاذ العراق لخطوات هامة نحو استحداث تشريعات ستمكن من مقاضاة الأفعال التي يرتكبها تنظيم الدولة مثل جرائم الحرب، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، والإبادة الجماعية.

وعلى صعيد آخر، فإننا نحيط علما بالتقدم الذي تم إحرازه من خلال الكشف عن المقابر وجمع الأدلة والشهادات في سنجار والموصل وتكريت، وأنه قد تم توسيع نطاق إطار أولويات البحث، مما يمكن من الاضطلاع بهذه الأنشطة في مجتمعات أخرى متضررة بشكل مباشر من الإرهاب. كما نشجع فريق التحقيق أن يواصل إيلاء أهمية خاصة للناجين من الجرائم الجنسية والعنف الجنساني من خلال وحدته الخاصة، فضلا عن وحدة مؤازرة الشهود وحمايتهم، الأمر الذي يساعد على كفالة حقوق الشهود وسلامتهم وسريتهم.

وأخيرا، نؤكد مجددا أن فريق التحقيق يجب أن يحافظ على استقلاله ونزاهته في العمل مع آليات الأمم المتحدة الأخرى وبالتشاور مع سلطات العراق، مع احترام سيادة البلد وولايته القضائية دائما. ونعتقد أن تعاون العراق أمر أساسي لضمان الأداء الفعال لفريق التحقيق وتحقيق أهدافه المتفق عليها، وفقا للولاية المحددة له في القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧). ولذلك، يحدونا الأمل في أن يستمر تشجيع هذا التعاون القائم.

السيد بيكستين دو بوستوريفا (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): كنت أعتزم التكلم أثناء مشاوراتنا غير الرسمية، ولكني أيضا سأقول بضع كلمات هنا.

أود أولا أن أشكر المستشار الخاص كريم خان على تقريره (S/2019/878)، وعلى العمل الذي اضطلع به والتقدم المحرز

في الأشهر الأخيرة. كما أود بالطبع أن أعرب عن تقديري للشهادة المؤثرة للغاية التي أدلى بها السيد كاتشي، وأود أن أشيد بشجاعته، التي تتطلب منا الاحترام والإعجاب. وأعتقد أنها تذكرنا بأهمية الاستجابة لتوقعات الناجين بحيث يتم الاعتراف بالجرائم المرتكبة، وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة، وجعل تحقيق المصالحة وإعادة الإعمار في البلد أمرا ممكنا.

كما أود أن أسلط الضوء على التعاون الوثيق الذي نشأ بين السلطات العراقية وفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وقد وصف السيد خان ذلك التعاون باعتباره مثاليا ورائعا، وهو أمر يسرنا سماعه. وأود أيضا أن أشيد إشادة خاصة بمشروع القانون الذي قدمه البرلمان العراقي للتمكين من محاكمة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. ونشجع الفريق على التعاون مع السلطات العراقية وغيرها من هيئات الأمم المتحدة من أجل ضمان أن يصبح مشروع القانون هذا قانونا، مع مراعاة السياسات والممارسات الجيدة في الأمم المتحدة والقانون الدولي. وتظل بلجيكا ملتزمة التزاما تاما بدعم الفريق في عمله.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر المستشار الخاص على تقريره (S/2019/878)، وعلى عمله في العراق، الذي يواصل الاضطلاع به بمهارة. كما نود أن نعرب عن امتناننا للسيد كاتشي على إحاطته وعلى عمله ومشاركته الدؤوبة في توثيق الأنشطة غير المشروعة لداعش، الأمر الذي يمثل إسهاما كبيرا في تقديم جميع المسؤولين عنها إلى العدالة. ونرحب بإسهامات المستشار الخاص وفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام على ما بذلوه من جهود المساءلة من خلال جمع وحفظ وتخزين الأدلة على أعمال قد ترقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ونشعر بالتفاؤل بصفة خاصة إزاء التقدم المحرز في تفعيل ولاية فريق التحقيق، بما في ذلك وضع استراتيجيته للتحقيق، والأنشطة التي يقوم بها الفريق تمشيا مع أولوياته، بما في ذلك جمع الأدلة من الشهود وحماية الشهود.

ويجدر الثناء بنفس القدر على إرساء الثقة والحفاظ على التعاون بين حكومة العراق وسلطات عدد من الدول الأخرى، فضلا عن السلطات الإقليمية والمحلية العراقية والممثلين من مختلف قطاعات المجتمع، بمن فيهم الناجون. ونتطلع لأن نرى الفريق يطور ذلك التعاون، ويزيد من قدراته التشغيلية، ويحرز تقدما في أعماله الموضوعية، بما يتماشى مع ولايته. إن الجهود الرامية إلى كفالة التنوع الجغرافي والتوازن الجنساني والإثني والديني في تعيين الأعضاء العراقيين في فريق التحقيق أمر يستحق التقدير. وينبغي أن يجسد تكوين الفريق تنوع السكان العراقيين وأن يزيد من قدراته على جمع الأدلة في مختلف المجتمعات المحلية المتضررة من أفعال تنظيم داعش. ونشيد بالنهج الذي يركز على الضحية الذي اعتمده فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، والخطوات المتخذة بما يضمن على وجه الخصوص تقديم الدعم لضحايا الجرائم الجنسية والجنسانية عند التعامل مع الفريق.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد مجددا أن بولندا تؤيد تماما فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وحياده واستقلاله، وترحب بتعاون مختلف أصحاب المصلحة مع المستشار الخاص وفريق التحقيق. واسمحوا لي مرة أخرى أن أعترف بالإسهام المهم للغاية من جانب المستشار الخاص وفريقه، من أجل تعزيز المساءلة والمصالحة في العراق، وأشجعهم على مواصلة الاضطلاع بمهمتهم بصورة فعالة.

السيد كوزمين (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أن نشكر السيد خان والسيد كاتشي. لقد دأب بلدي على دعم تعزيز الاستقرار والأمن في العراق. ويضطلع بالدور الرئيسي في هذه العملية بطبيعة الحال الشعب العراقي والحكومة العراقية. ونحن مهتمون بالقضاء على التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، والإرهاب بوجه عام، كما أننا مقتنعون بأنه لا يمكن مواجهة ذلك الخطر إلا بأكبر قدر ممكن من التنسيق لجهود مكافحة الإرهاب.

وفي الوقت نفسه، نحن مقتنعون بأن ثمة حاجة لأن يحترم جميع المشاركين في مكافحة الإرهاب في العراق سيادة الحكومة، وأن ينسقوا جهودهم مع العراق. ويجب أن تتفق أعمالهم مع الأهداف المعلنة، المتمثلة في مكافحة الإرهاب ومساعدة الحكومة العراقية على تحقيق استقرار الحالة. وستواصل روسيا من جانبها، سياسيا وعمليا، دعم الجهود التي تبذلها القيادة العراقية لمكافحة الإرهاب، وضمان وحدة العراق، وسيادته، وسلامة أراضيه.

ونرى أن عمل فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام فيما يتعلق بجمع الأدلة على الجرائم التي ارتكبها التنظيم في العراق أحد أكثر العناصر الاستراتيجية الشاملة لمكافحة الإرهاب في المنطقة.

كما أود أن أضيف بعض تعليقات عملية الطابع بشكل أكبر على البيان الذي أدلينا به في مشاوراتنا المغلقة.

السيدة غيغين (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أولا أن أشكر أعضاء المجلس على التعازي بشأن الخسارة المأساوية للجنود الفرنسيين في مالي.

إنني لم أزل متأثرة بالشهادة المثيرة للمشاعر التي أدلى بها السيد كاتشي، والتي تذكرنا بأهمية التزامنا الجماعي. وأتوجه له بخالص الشكر على إحاطته الإعلامية، كما أعرب عن تقديري العميق له. وأود أيضا أن أشكر المستشار الخاص، السيد كريم خان، على إحاطته الإعلامية، وأثني على العمل الذي قام به. لقد عُين حتى الآن ١٠٠ شخص تقريبا، أكثر من نصفهم من النساء، لتمكين فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق من تنفيذ ولايته بفعالية. وأخيرا، أود أن أرحب بحضور السفير العراقي بيننا هنا، الأمر الذي يدل على أن المجتمع الدولي والعراق يعملان يدا بيد لمكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة من جانب داعش، استجابة لطلب العراق المقدم إلى مجلس الأمن.

أولا، أود أن انتقل إلى التقدم الذي أحرزه فريق التحقيق منذ إنشائه. ويتمتع الفريق الآن بالقدرة على الاضطلاع بالولاية التي أسندها إليه المجلس بموجب القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧)، والمتمثلة في جمع الأدلة وحفظها وتخزينها في العراق، بشأن الأعمال التي قد ترقى إلى مستوى جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، والإبادة الجماعية. إن الأعمال التحليلية التي بدأها السيد خان والفريق بشأن المقابر الجماعية أمر ضروري من أجل التحقيق بشكل كامل في الوقائع، وإنشاء ولايات قضائية في العراق أو في بلدان ثالثة بالنسبة لمن ارتكبوا الجرائم. وسنواصل تقديم الدعم له لتمكين الضحايا من الحصول على العدالة. ومن الأهمية بمكان الاعتراف بشكل كامل، بدور الضحايا، ومعاناتهم، واحتياجاتهم. وفي هذا السياق، يعد إنشاء مرفق مقابلة الشهود في شمال العراق خطوة هامة للمضي قدما، فسيتيح ذلك للناجين الاهتمام مع المحققين في بيئة آمنة. ومن المهم تطبيق أعلى معايير حماية الشهود والضحايا.

ثانيا، أود أن أثني على التعاون الوثيق بين فريق التحقيق والسلطات القضائية، ولا سيما النظام القضائي العراقي. وأهنئه على حواره الوثيق مع السلطات العراقية، مما يعد أمرا إيجابيا

للغاية، ونأمل أن يمكنه ذلك من تعزيز مجموعات بياناته. إن الهدف النهائي يتمثل في استخدام الأدلة في الإجراءات القضائية ضد أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، مع الاحترام الكامل لمبادئ الأمم المتحدة وأفضل ممارساتها. وفي هذا الصدد، من المهم التذكير بالموقف الثابت للأمم المتحدة فيما يتعلق بعدم نقل أي أدلة في سياق الدعاوى القضائية إلى حيث يمكن فرض عقوبة الإعدام، في أي مكان، وفي أي ظرف من الظروف. ومن الضروري أيضا التعاون مع آليات الأمم المتحدة ذات الصلة، لا سيما بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، التي تملك ولاية موسعة بشكل كبير لمكافحة الإفلات من العقاب وحماية حقوق الإنسان.

وأخيرا. وأود مرة أخرى أن أرحب بتصميم السلطات العراقية على إدماج مكافحة الإفلات من العقاب على جميع الجرائم، في الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار وإعادة البناء والصلح بين جميع مكونات المجتمع العراقي، وهو ما يعد أمرا أساسيا لمنع أي عودة ظهور لتنظيم داعش. وكما يعلم المجلس، فإن فرنسا ملتزمة بالعمل مع العراقيين في مكافحة داعش من جميع جوانبه. وقد أدلى برسالة التضامن هذه السيد جان – إيف لودريان، وزير الشؤون الخارجية، خلال الزيارة التي قام بها إلى العراق في الشهر الماضي. وخصصت فرنسا أكثر من ٧٠ مليون يورو لأغراض المساعدة الإنسانية وجهود تحقيق الاستقرار في العراق في شكل دعم مباشر لضحايا داعش. وفي عام ٢٠١٩، وضعت فرنسا أيضا برنامجا لاستضافة ١٠٠ امرأة إيزيدية، من ضحايا داعش، وأسرهن، بما يتماشى مع الالتزامات التي تعهد بها رئيس الجمهورية.

وستواصل فرنسا دعم النساء ضحايا داعش من خلال دعمها لصندوق التعويضات لضحايا العنف الجنسي، الذي أطلقه السيد دينيس ماكويغي، ونادية مراد، والذي خصصنا له مبلغ ٦,٢ مليون يورو. وأخيرا، تسهم فرنسا في تدريب القضاة العراقيين. ونحن مقتنعون بأن مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في الميدان هو مجرد جانب واحد من جوانب تلك الحرب. كما أن إثبات الحقيقة بشأن الجرائم المرتكبة بواسطة تنظيم الدولة الإسلامية، ومعاقبة مرتكبيها في إطار الإجراءات القضائية التي تستوفي أعلى المعايير الدولية، أمران أساسيان لاستعادة السلام الدائم.

وفي الختام، يجب أن يظل المجلس معبأ لدرء عودة ظهور داعش بجميع جوانبه. ويجب أن نواصل دعم الجهود التي تبذلها السلطات العراقية للتغلب على تلك التحديات، ومساعدة فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، لزيادة تعزيز عمله واستدامته. وبهذه الطريقة يمكن تحقيق هدفي العدالة والمصالحة المنصوص عليهما في القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧).

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة المملكة المتحدة.

وأود أن أبدأ بالإعراب عن تعازينا لفرنسا على تحطم طائرة هليكوبتر في مالي. وأردت أن أسجل بوضوح تأييدنا للمستشار الخاص والعمل الذي يقوم به فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وكما قال الممثل الفرنسي لتوه، من الأهمية بمكان أن يواصل المجلس متابعة هذه المسألة البالغة الأهمية عن كثب. وأعتقد أننا جميعا شهود على إحاطة السيد كاتشي الإعلامية الكئيبة والمؤثرة جدا اليوم. إنها تذكرة قوية بالدمار الذي أطلقه تنظيم داعش. وأشكره على إحاطته الإعلامية إلى المجلس، مع تقديم خالص مواساتي، وتعازي المملكة المتحدة له على معاناته. إنني لا أعتقد أن هناك مسألة أكثر إلحاحا من المسألة التي استمعنا إليها هذا الشهر عن السبب في أن لدى المجلس عمل هام يقوم به، من القصة التي أخبرنا بها، والتي أشكره عليها.

وأود أن أضم صوتي إلى الأصوات التي تشكر حكومة العراق. ولا يزال دعمها بالغ الأهمية لتمكين فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام من الاضطلاع بعمله، ونرحب بالخطوات التي اتخذتها الحكومة لسن تشريعات تتيح المقاضاة على جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية والجرائم التي قد تبلغ حد الإبادة الجماعية التي ارتكبها تنظيم داعش.

وعودةً إلى فريق التحقيق، أود أن أشكر السيد خان إذ سهر على اضطلاع الفريق بمهامه كاملة. ويسرنا سماع أنه يعمل الآن بكامل طاقته، فضلا عن الإحصاءات الباهرة المقدمة بشأن التكافؤ بين الجنسين إلى جانب العمل الحيوي الذي يضطلع به الفريق على أرض الواقع في مجال المساءلة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل العراق.

السيد بحر العلوم (العراق): اسمحوا لي بدايةً بتقديم تعازينا إلى وفد فرنسا الدائم، وحكومة فرنسا وشعبها على مقتل جنودها في مالي.

ونهنئ المملكة المتحدة على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر الحالي. والشكر موصول للسيد كريم خان، المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق الدولي، على إحاطته القيمة وجهوده الممتازة.

ونشكر السيد كاتشي على تقديم بيانه وإحاطته نيابة عن مكونه اليزيدي وباقي مكونات الشعب العراقي.

ونرحب بالقرار ٢٤٩٠ (٢٠١٩)، بشأن الموافقة على طلب الحكومة العراقية بتمديد ولاية فريق التحقيق لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش الإرهابي لمدة عام واحد، والتي تنتهي في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠، مُتطلعين إلى بذل المزيد من الجهود للإسراع بالكشف عن الجناة وإحالتهم إلى العدالة وإنصاف ضحايا شعبنا من الجرائم التي وقعت بحقهم من قبل تنظيم داعش الإرهابي.

وتعد مرحلة ما بعد دحر تنظيم داعش الإرهابي عسكريا في بلدي مرحلة تحتاج إلى جهود حثيثة ومكثفة من التعاون الدولي في تقديم المعالجات لما خلفه الإرهاب من دمار؛ ولضمان ملاحقة المتورطين والداعمين والممولين للعمليات الإرهابية من خلال آليات قانونية دولية ولضمان عدم ظهور وعودة هذه التنظيمات الإرهابية مرة أخرى؛ وإفشال أي خطط للإرهاب ترمي إلى زعزعة السلم والأمن الدوليين. ويتمثل هذا التعاون الدولي في التدابير والإجراءات المتعلقة بتنسيق جهود الدول والمنظمات الدولية، وتضافر جهودها بشكل فعال، ومراقبة المطارات، وتجفيف منابع التمويل ورصد وتبادل المعلومات عن تحركات الإرهابيين، وتحديد جنسياتهم، وضبط الحدود لضمان إيقاف تدفق العناصر الإرهابية الأجنبية ومراقبة الأساليب، والوسائل والشبكات التي تستخدمها المنظمات الإرهابية والعمل على تفكيكها.

ونتطلع إلى استكمال تعيين الخبراء العراقيين في فريق التحقيق الدولي للمساهمة في تسهيل عمل الفريق وإنجاز مهمته على أكمل وجه وبناء قدرات الخبراء العراقيين الفنيين.

ونؤكد التزام حكومة بلادي بالتعاون مع فريق التحقيق الدولي وتقديم كل المساعدة الممكنة عن طريق السلطات العراقية المختصة لدعم وإسناد ولاية عمل فريق التحقيق، على أن يكون عمل الفريق مبنياً على الاحترام الكامل لسيادة العراق، وولايته القضائية على الجرائم المرتكبة على إقليمه وبحق أبناء شعبه، من خلال عمل فريق التحقيق على جمع الأدلة الجنائية والتعامل مع الموضوع من زاوية قانونية بحتة تمهيداً لتقديمها إلى المحاكم الوطنية العراقية حصراً، وفقا للقانون العراقي وفلسفته التشريعية. وإنّ أي استخدام للأدلة الجنائية خارج نطاق الولاية القضائية العراقية يجب أن يكون بالتنسيق مع الحكومة العراقية والجهاز القضائي

العراقي وبموافقتهما. كل حالة على حدة حسب وضعها وتقدير السلطة القضائية العراقية، استناداً إلى الفقرة الخامسة من قرار مجلس الأمن ٢٣٧٩ (٢٠١٧).

كما نشير إلى ضرورة التنسيق المستمر مع الحكومة العراقية وسلطاتها المختصة، وتقديم الأدلة إلى السلطات العراقية ذات العلاقة لاستكمال إجراءات سير العدالة.

ويجب أن تكون العدالة سريعة الإنصاف بحق ضحايا جرائم تنظيم داعش الإرهابي. وإن ضمان عدم إفلات الإرهابيين من قبضة العدالة وتقديم الأدلة الجنائية إلى القضاء العراقي سيبعث رسالة اطمئنان لذوي ضحايا هذه الجرائم التي ترقى إلى مستوى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ارتكبها هذا التنظيم الوحشي.

وإن إطالة فترة التحقيق سيؤثر سلباً في بقاء ووضوح الأدلة في المواقع الجرمية نتيجة تعرضها لعوامل طبيعية أو حملات إعادة الإعمار في المناطق المحررة، أو أية تأثيرات أخرى. وبالتالي، فإن مضي الوقت قد يؤدي إلى طمس الكثير من الأدلة واختفائها. مما قد يعرقل عمل فريق التحقيق والجهود المشتركة مع الحكومة العراقية في تحقيق العدالة للّضحايا من أبناء شعبنا.

ويتطلع بلدي إلى التغيير نحو الأفضل، والبناء والإعمار لمرحلة ما بعد حقبة داعش السوداء. وطيِّ صفحة الماضي بأسرع وقت ممكن، وهذه الصفحة لن تُطوى إلا من خلال الكشف عن مرتكبي هذه الجرائم البشعة بحق أبناء شعبنا وتقديمهم إلى العدالة.

وختاماً، نكرر تأكيدنا على ضرورة الاحترام الكامل لسيادة العراق وولايته القضائية. كما ندعو المجتمع الدولي إلى تقديم كل الدعم والإسناد إلى فريق التحقيق الدولي لإتمام مهمته على أكمل وجه.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

وبما أن هذه آخر جلسة مقررة للمجلس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، أود أن أعرب عن خالص تقدير وفد بلدي لأعضاء المجلس والأمانة العامة على كل الدعم الذي قدموه لنا. لقد كان شهرا حافلا بالعمل. وتمكنا من تحقيق توافق في الآراء بشأن عدة مسائل هامة مدرجة في جدول الأعمال. ولم يكن بوسعنا أن نحقق ذلك من دون العمل الدؤوب، والدعم والإسهامات الإيجابية لجميع الأعضاء ووفودهم، وممثلي الأمانة العامة، وموظفي خدمة المؤتمرات، والمترجمين الشفويين، ومدوني المحاضر الحرفية وموظفي الأمن.

وإذ نختتم رئاستنا، أدرك أنني أتكلم باسم كامل المجلس إذ أتمنى لوفد الولايات المتحدة التوفيق في شهر كانون الأول/ديسمبر.

وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب تنظيم داعش/الدولة الإسلامية في العراق والشام.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠.